أكد ان الفترة الماضية أشبه بمسرحية حكومية في وعود غير صادقة

هايف: سأكون أول الموقعين على عدم التعاون في استجواب رئيس الوزراء

طالب النائب محمد هايف الحكومة بالالتزام بتعهداتها وحسم عدد من الملفات التي وعدت بانجازها ولا سيما في ما يتعلق بملف الجناسي المسحوبة، مؤكدا أن التزام النواب بالتهدئة لن يستمر إلى نهاية المجلس.

وقال هايف في مؤتمر صحافي أنه بعد مرور ما يقارب السنتين من عمر المجلس ومع اقتراب دور الانعقاد المقبل كان لزاما علينا أن نتحدث عن الفتره الماضية، وأصدق وصف لتعاملنا مع الحكومة أنها كانت مسرحية بوعود غير صادقة وتناقضات وعدم الوفاء بالوعود وملفات كان المفترض أن تنجز ويتم الانتهاء منها ولكن لا تزال الحكومة تتعذر ربما لوجود أطراف داخلية في الحكومة أو خارجية جعلت هذه الملفات تتعثر".

وأضاف هايف "الذي يهمنا كنواب أن تفي الحكومة بالوعد ولا تهمنا الضغوط التي عليها، ومنذ سنتين نحن كنواب احترمنا تعهدنا بالتهدئة سنتين أمام صاحب السمو أمير البلاد لكن لا يلزم أن نستمر بهذه التهدئة إلى ما لا نهاية موضحا أن الكل شهد ما تم من تلاعب بملف الجنسية والمراوغة والمسرحيات الهزلية حيث في البداية أخرجوا جنسية النائب السابق عبدالله البرغش ثم بعدها بأشهر أربع جنسيات ولكنها لم تصرف إلا بعد مرور سنة ونصف حيث أصدروا بالأمس قرارا بصرفها، والآن يبشرون بخروج بعض الجناسي يوم الإثنين المقبل.

وأكد هايف: حتى لو أخرجتم هذه الجناسي فمن يضمن أن لا تكون بالسيناريو نفسه والذي حصل قبل عام ونصف ولن تصرفوا الجناسي إلا بعد انتهاء المجلس" مشددا على أننا نعيش مسرحية هزلية لم يحترم فيها سمو الأمير الذي تعهدتم أمامه وطلب تشكيل لجنة وإعادة الجناسي وكان هناك اجتماع في 6 مارس 2017 وغردنا مباركين للشعب الكويتي ولأهل الجناسي بإعادة الحق لأهله وإنصاف المظلومين ولكن للأسف الحكومة أخذت تبتز بهذا الملف وأخذت تخرج بالتقسيط وليته التقسيط المباشر بل بالتقسيط الممل وذلك تصدر قرارا بعودة الجنسية ثم بعد عام ونصف تقوم بصرفها ثم تقطر بالقطارة".

وشدد هايف هذا يعني أننا نعيش أمام ناس لا تستحق التعاون معهم ويستحقون توقيع عدم التعاون معهم في الاستجواب القادم، ولو لم يكن هناك استجواب لقدمت أنا الاستجواب لإنهاء هذه المسرحية الهزلية"، متسائلا "هل يريدون من النواب أن يعيشوا أربع سنوات تحت الضغط والابتزاز والمراوغة والوعود الكاذبة؟

وأوضح هايف أن ملف الجنسية ليس هو الوحيد بل هناك ملفات أخرى طالبناهم بالوفاء بها ومنها ملفات فردية تخص وزراء مثل هيئة القرآن الذي طالب مجلس الوزراء بإلغائها بعد أن كانت الحكومة قد وافقت على إنشائها وبموافقة سمو الأمير وهي تعتبر الآن من صاحب السمو، مشيرا إلى أن الحكومة وعدت بسحب طلبها إلغاء قانون إنشاء هيئة القرآن ولكنها لم تفعل.

محمد هايف

وذكر هايف أن الملفات تضخمت ومنها ملف المتقاعدين والملف الصارخ وهو ملف النواب وهجرتهم وبقائهم كلاجئين وهو أمر لا يسر الناظرين ولا أهل الكويت، ولا يمكن لنا كنواب أن تكون الساحة هادئة واخواننا في الخارج.

وبين هايف أن من سعوا للعفو عن من طعن بعرض النبي صلي الله علية وسلم قادرين على السعي للعفو عن النواب، ونحن عند صدور العفو عن ذلك الشخص احترمنا المرسوم الأميري رغم علمنا بأن سمو الأمير لم يصدر القرار من نفسه إلا بعد أن كان هناك سعي حثيث من أطراف طلبت هذا العفو، متسائلا: "ألا تستطيع هذه الأطراف السعي للعفو عن الشرفاء أصحاب الأيدي النظيفة الذين لم نعرف عنهم إلا الأمانة والشرف؟

وجدد هايف التأكيد على أن من يصوت علي إسقاط عضوية النواب ساقط لأن التصويت على إسقاط عضوية من يحمل الأمانة والشرف يسقط من يقوم بهذا التصويت، بينما التصويت على إسقاط عضوية من يخل بالشرف والأمانة يزيد صاحب التصويت شرفا مشددا على أن المبادئ غير موجودة عند الساقطين لأنهم لا يفقهون هذه المبادئ ولا يفرقون بين من يحمل الشرف والأمانة ومن يحافظ عليها.

وأكد هايف أن واجب النواب الوقوف مع من حافظ على الشرف والأمانة من النواب، ولكن الساقطين الذين يعدون الحفلات والذين ربما تأخرت معوناتهم في الصيف التي صرحوا عنها سابقا وأجلت إلى الشتاء فهم الآن يعدون على حسب الميزانية التي أعدت لذلك".

وقال "لا يهمنا هؤلاء بل يهمنا الشرفاء فنحن في المجلس الآن أمام فريقين، فريق يقف مناضلا مع الأمانه والشرف، وفريق الساقطين الذي سيسجل اسمه في هذه القائمة التي لا تعمل إلا بالدينار والدرهم مؤكدا أنه إذا لم تف الحكومة بتعهداتها سأكون أول الموقعين على عدم التعاون في الاستجواب المقبل داعيا الشرفاء من النواب أن يقفو موقفا حازما وحاسما من هذه القضايا وينهوا هذه المسرحية الهزلية".

سأل وزير الصحة عن صحة شراء جهاز للعلاج الإشعاعي بأضعاف سعره الحقيقي

النصف: هل أرسل ديوان المحاسبة تنبيهاً بعدم طرح أي مناقصة للأجهزة الطبية من غير وجود مكان لها؟

وجه النائب راكان النصف سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود عن صحة شراء جهاز للعلاج الإشعاعي بسعر يصل حتى (3) أضعاف سعره الحقيقي.

ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أن وزارة الصحة تعتزم شراء جهاز معجل الخطى (توموثيربي) للعلاج الإشعاعي على الرغم أن سعره يصل حتى (3) أضعاف سعره الحقيقي.

يرجى تزويدي وافادتي بالآتي:

1 – نسخة من خطاب الجهة التي طلبت شراء هذا الجهاز، وقرار تشكيل اللجنة التي وضعت مواصفات الجهاز ودرست المناقصة ومحاضر اجتماعاتها.

2 – كم يبلغ عدد أجهزة المعجلات الطولية المستخدمة في العلاج الإشعاعي؟ وكم يبلغ عدد المعجلات الطولية في مركز الكويت للسرطان (تحت الإنشاء)؟

3 – نسخة من موافقات إدارة الفتوى والتشريع والجهاز المركزي للمناقصات العامة وديوان المحاسبة ووزارة المالية بخصوص مناقصة شراء الجهاز.

4 – جميع الوثائق التي تدل على وجود مكان مناسب لتركيب هذا الجهاز (سواء داخل المركز أو خارجه) والتراخيص المطلوبة لتركيبه وتشغيله. وهل وضع بند جهوزية المكان ضمن المناقصة؟

5 – هل أرسل ديوان المحاسبة تنبيهاً للوزارة بعدم طرح أي مناقصة للأجهزة الطبية من غير وجود مكان مناسب وجاهز للتركيب والتشغيل؟ مع تزويدي بهذا الخطاب –إن وجد– مع ملاحظات ديوان المحاسبة وردود الوزارة عليها.

6 – لائحة أسعار العطاءات والشركات المتقدمة للمناقصة.

راكان النصف

د. باسل الصباح

استفسر عن البرنامج التأهيلي للمسجونين ودمج المتطرفين فكرياً

الفضل لوزير الأوقاف: هل تم تأهيل محكومين بالإرهاب بالسابق؟

أحمد الفضل

د.فهد العفاسي

وجه النائب أحمد الفضل سؤالاً إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د. فهد العفاسي عن البرنامج التأهيلي للمسجونين ودمج جميع "المتطرفين فكرياً».

ونص السؤال على ما يلي: نُشر أخيراً في وسائل الإعلام تصريح لوكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فريد العمادي عن بدء الوزارة بإخضاع متهمي تفجير مسجد الإمام الصادق عليه السلام لبرامج تأهيل في السجون بالتنسيق مع وزارة الداخلية، كما أضاف أيضاً أن الوزارة تعمل على دمج جميع "المتطرفين فكرياً" بعد نجاحهم بمعالجة أفراد خلية تسمى "أسود الجزيرة" والبالغ عددهم 21 متهماً، وأن هذا الأمر مطلب دولي حسب كلامه.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 – نسخة من عمل البرنامج التأهيلي الذي عُمل به لمعالجة المتهمين.

2 – هل المعالجة كانت بشكل جماعي أم فردي لكل متهم؟! إن كانت الإجابة النفي فيرجى تزويدي بالبرامج التأهيلية لكل متهم على حدة.

3 – من قام بوضع البرنامج التأهيلي؟ يرجى تزويدي بأسماء الجهات والأشخاص المشاركين في وضع البرنامج مؤهلاتهم وخبراتهم.

4 – هل قام هؤلاء بتأهيل محكومين بالإرهاب بالسابق؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما نتائج تأهيلهم؟، يرجى إرفاق تقرير بذلك او ما يثبت ذلك –إن وجد–.

5 – هل البرنامج التأهيلي يطبق عبر أشخاص أكاديميين مؤهلين؟! إن كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بأسمائهم ومؤهلاتهم وسيرهم الذاتية كل على حدة.

6 – هل ستقوم الوزارة بعمل برنامج تأهيلي لمتهمي خلية العبدلي؟ إن كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بنسخة من البرنامج.

7 – بعد تأهيل المتهمين هل تتم متابعتهم من قبل الوزارة؟ وما آلية المتابعة لحالاتهم بعد انخراطهم في المجتمع؟

8 – هل يحق للمتأهلين السفر للخارج أثناء فترة التأهيل وما بعدها؟! إن كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تبيان آلية مراقبتهم من قبل الوزارة وهم في الخارج.

9 – بحسب البرنامج التأهيلي والسماح لهم بالانخراط في المجتمع هل سيعطون شهادة حسن سير وسلوك بالتنسيق مع وزارة الداخلية؟

سأل وزير التعليم العالي عن شروط اختيار عمداء الكليات

عبد الصمد: ما نتيجة التحقيق في ملابسات وفاة الطفلة درة الحر؟

نشر موقع مجلس الامة الرسمي امس الاحد سؤالا موجه من النائب عدنان عبد الصمد إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح بخصوص الحادثة المؤسفة لوفاة الطفلة درة عبد الرضا الحرز أثناء تلقيها العلاج في مركز عبد الكريم السعيد للأمراض الجلدية.

وطالب عبد الصمد تزويده وإفادته بالآتي: 1 – الحالة الصحية العامة للطفلة والأمراض التي تعاني منها بما يشمل المرض الذي كانت تتعالج منه وتاريخ تشخيصه ونوع العلاج الذي كانت تتلقاه في السابق وهل هو مماثل لما تلقته في يوم الوفاة؟

2 – كشف بأسماء الطاقم الطبي والتمريضي الذي أشرف على علاجها يوم الحادثة مع تزويدي ببيانات الطبيب الذي باشر بنفسه إجراءات العلاج شاملا نسخة من شهاداته العلمية وشهادة التخصص وسنوات الخبرة ومدى الإلمام والمعرفة بطبيعة الإجراء الذي تم.

3 – ما الإجراء الطبي الذي اتخذ يوم الوفاة؟ وهل يتطابق مع المعايير العالمية؟ وهل شمل قائمة التحقق من استعداد المريض لتلقي العلاج وإمضاء الإقرار الطبي بالموافقة على الإجراء ممن له الحق في ذلك نيابة عن الطفلة وهل يشمل توضيحا وافيا للمضاعفات المحتملة؟

4 – هل تم حقن الطفلة بعقار معين؟ وإذا كانت الاجابة الإيجاب فما العقار؟ وفيم يستخدم؟ وما المضاعفات المحتملة له؟ وهل الجرعة كانت ملائمة؟ وهل تم حقنه في المكان الصحيح وبالطريقة الصحيحة؟ وهل سبق للطفلة تلقي العقار نفسه؟ وما الأثر الذي لوحظ على الطفلة حال إعطاء العقار؟ وهل حقن العقار كان الوسيلة الوحيدة لعلاج الطفلة درة؟

5 – هل حدث تشنج للطفلة وغابت عن الوعي؟ إذا كانت الاجابة الإيجاب فما الإجراء الطبي الذي اتخذه الطاقم الطبي والتمريضي؟ وهل يتطابق مع المعايير العالمية؟ وهل الطاقم مدرب على التعامل مع هذه الحالات؟ وهل كان المركز الطبي محل الحادثة مجهزا بالمعدات الطبية والعقاقير اللازمة للقيام بإجراءات الإنعاش في حالة الطوارئ؟ وهل خضع المركز للتفتيش أخيرا للتأكد من جهوزيته للقيام بالإسعافات الأولية والإنعاش؟

6 – ما الوقت الذي استغرقته سيارة الإسعاف للوصول إلى مركز عبدالكريم السعيد؟ وما الحالة التي وجدوا الطفلة عليها؟ وما الإجراءات الطبية التي قاموا بها أثناء نقلها إلى المستشفى الأميري؟ وهل كان الطبيب الذي باشر الإجراء الطبي موجودا في سيارة الإسعاف أثناء نقل المريضة إلى المستشفى؟

7 – تقرير المستشفى الأميري حال استقبالهم الإسعاف وتلقيهم الطفلة وحالتها عند الوصول وتقييمهم الطبي لأسباب ما حدث للطفلة والإجراءات التي قاموا بها لإسعافها وتقديرهم لساعة الوفاة.

8 – نسخة من بلاغ الوفاة ومن تقرير الطب الشرعي شاملا الملاحظات بعد تشريح الجثة ونتائج العينات المرسلة لمعرفة سبب الوفاة.

9 – نتيجة ما توصلت إليه لجنة التحقيق المشكلة من وزارة الصحة للتحقق من ملابسات وفاة الطفلة درة الحرز.

ونشر موقع مجلس الامة الرسمي سؤالا آخر وجهه النائب عدنان عبد الصمد إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي قال في مقدمته: صدر القرار رقم (2805) في تاريخ 2017/11/19 لتشكيل لجنة لاختيار عميد لكلية العلوم الطبية المساعدة من الأستاذ الدكتور مدير الجامعة، وتم الإعلان لمن تنطبق عليه الشروط للترشح لهذا المنصب، وحيث مضى أكثر من (9) أشهر على انتهاء أعمال اللجنة.

وطالب عبدالصمد تزويده وإفادته بالآتي:

1 – كشف بأسماء أعضاء لجنة اختيار عميد كلية العلوم الطبية المساعدة، مرفقاً بالسيرة الذاتية والدرجة العلمية لكل منهم، وخبرتهم في عضوية لجان اختيار العمداء في السابق والأسس التي على أساسها تم اختيارهم دون غيرهم لعضوية اللجنة.

2 – ما الشروط الواجب توافرها لمن يرغب في الترشح لمنصب عميد الكلية؟ مع تزويدي بنسخة من اللوائح والقوانين المعمول بها في وزارة التعليم العالي وجامعة الكويت، وهل استوفى أحد المتقدمين جميع الشروط المطلوبة حين التقدم لهذا المنصب؟

3 – كشف بعدد المتقدمين لمنصب عميد كلية العلوم الطبية المساعدة، والسيرة الذاتية لكل منهم وعدد المناصب التي تقلها كل منهم خلال وجودهم في الجامعة، والخبرة الإدارية والدرجة العلمية وتاريخ الحصول عليها حين التقدم للجنة.

4 – نسخة من محاضر لجنة الاختيار شاملة الأسئلة التي طرحت على كل متقدم لهذا المنصب.

5 – جرت العادة على دعوة عمداء مركز العلوم الطبية الحاليين، وعمداء كلية العلوم الطبية المساعدة السابقين للاستئناس بآرائهم من لجنة الاختيار عند اختيار عميد لكلية العلوم الطبية المساعدة، فهل اتخذ هذا الإجراء، وإذا لم يتخذ فما الأسباب التي حالت دون ذلك؟

6 – ما الأسباب التي أدت إلى اختيار أحد المتقدمين لمنصب عميد الكلية للقيام بأعمال عميد كلية العلوم الطبية المساعدة إلى حين تعيين عميد للكلية بالأصالة – قرار مدير الجامعة رقم (2103) بتاريخ 2018/9/17؟ وهل من تم اختياره له الأفضلية عن جميع المتقدمين للجنة للحصول على هذا المنصب من ناحية الدرجة العلمية والخبرات الإدارية وبما يتوافق مع اللوائح التي تنظم اختيار عمداء الكليات؟

7 – هل توجد نية لتغيير اللائحة الخاصة بالشروط الواجب توافرها في اختيار عمداء الكليات علماً بأن هناك قضية منظورة أمام القضاء تتعلق بتعيين عميد كلية العلوم الإدارية؟

عدنان عبد الصمد

د.حامد العازمي

أكد أنها من خارج القطاعات الصحية والإدارية

الدوسري يسأل عن التعيينات البراشوتية في «الصحة»

وجه النائب ناصر الدوسري سؤالا الى وزير الصحة قال فيه: استناداً على قرار رقم 25 لسنة 2006 والقرار رقم 30 لسنة 2015 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والادارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها احكام قانون ونظام الخدمة المدنية حيث لوحظ وجود التعيينات ((البراشوتية)) من خارج القطاعات الصحية والإدارية رغم اللوائح والنظم وقوانين الخدمة المدنية.

وعليه يرجى إفادتي بالتالي:

1. ما هي مؤهلات مدير ادارة التراخيص الصحية وسيرته الذاتية.

2. تزويدي بالتدرج الوظيفي لمدير ادارة التراخيص الصحية.

3. تزويدي بالتقييم السنوي لأخر 3 سنوات لمدير ادارة التراخيص الصحية.

4. تزويدي بالهيكل التنظيمي لإدارة التراخيص الصحية.

5. هل خضع منصب مدير ادارة التراخيص الصحية للعرض على لجنة الوظائف الإشرافيه بتكليفها مديراً للإدارة وهل تتطابق والشروط بالوظيفة الاشرافية.

6. يرجى تزويدي بصورة ضوئية عن قرار لجنة الوظائف الاشرافية.

7. هل تم الإعلان داخل الوزارة لشغل هذا المنصب؟ اذا كان الجواب بنعم يرجي تزويدي بنسخة من الإعلان. وكم عدد الذين تقدموا للإعلان؟

ناصر الدوسري

سأل العازمي عن ترتيب الكويت في التصنيفات العالمية لمستوى المؤسسات التعليمية

الشطي: هل لدى وزارة التربية مؤشرات خاصة لقياس جودة التعليم العام في مراحله الأربع؟

نشر موقع مجلس الامة الرسمي سؤالا وجهه النائب خالد الشطي إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي عن نتائج وترتيب دولة الكويت في التصنيفات العالمية المخصصة لقياس مستوى المؤسسات التعليمية ومهارات المتعلم.

ونص السؤال على ما يلي: فيما يتعلق بالنتائج المتدنية لدولة الكويت في الاختبارات العالمية لقياس التحصيل الدراسي للتلاميذ في مواد الرياضيات والعلوم واللغة الانجليزية وترتيبها المتأخر في التصنيفات العالمية لقياس مستوى التعليم وكفايات المتعلم وفي ظل عدم مقدرة وزارة التربية على تطوير التعليم وتعثرها فيما تقره من مشاريع لتطوير التعليم ومن ذلك: مشروع مناهج الكفايات ومشروع اللابتوب والتعليم الالكتروني.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل لدى الوزارة مؤشرات خاصة لقياس جودة لتعليم العالم في مراحله الأربع بدءًا بمرحلة رياض الأطفال وانتهاء بالمرحلة الثانوية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من التقارير التي أعدت حول نتائج تلك المؤشرات للمراحل الأربع على مدى السنوات الخمس الأخيرة.

2 – هل تتابع الوزارة نتائج وترتيب دولة الكويت في التصنيفات العالمية المخصصة لقياس مستوى المؤسسات التعليمية ومهارات المتعلم والقدرة على الابتكار والتصنيفات العالمية التي تتضمن محاور مرتبطة بالتعليم كمؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من التقارير التي بهذا الشأن في السنوات الأخيرة.

3 – هل خطط التطوير لدى الوزارة مرتبطة بنتائج المؤشرات المحلية والعالمية لقياس مستوى التعليم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من الدراسات والتقارير والوثائق التي تبين ذلك الارتباط.

4 – هل لدى الوزارة خطة استراتيجية لتطوير التعليم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة منها.

5 – هل لدى الوزارة مشاريع تطوير متضمنة في خطة استراتيجية لتطوير التعليم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بكف من تلك المشاريع على أن تكون متسلسلة وفق أولويتها مع بيان المدة الزمنية والتكلفة التقديرية لكل مشروع.

6 – هل كان مشروع اللابتوب والتعليم الإلكتروني ضمن مشاريع التطوير المشمولة في خطة استراتيجية سابقة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من تلك الخطة مرفقا بتقرير يبين فيه مدى اولوية مشروع اللابتوب مقارنة بالمشاريع الأخرى المشمولة في الخطة.

7 – هل أعدت الوزارة خطة تنفيذية تفصيلية لمشروع اللابتوب والتعليم الإلكتروني قبل البدء بتطبيقه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من تلك الخطة ونسخة من تقارير المتابعة الدورية لتطبيق المشروع.

8 – تقرير مفصل عن أسباب إلغاء المشروع مرفقًا بنسخة من التقارير الداعمة للأسباب المذكورة ونسخة من القرارات الإدارية العقابية تجاه المسؤولين عن فشل المشروع وهدر الأموال العامة.

9 – تقرير متابعة مختصر حول مشروع مناهج الكفايات.

10 – هل انجزت الوزارة دراسة حول أسباب نجاح دول خليجية شقيقة في تطبيق مشاريع مناهج الكفايات في مدارسها مقابل تعثر الوزارة في تطبيقه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من تلك الدراسة.

خالد الشطي